

اقتصاد

«الإسكان» تطلب من المصارف مقترحات لتمويل بناء ١٠٠ ألف شقة

صالح حميدي

من جهة أخرى، وأن الخريطة سوف تشكل القاعدة الأساسية للبيانات والمعطيات المتعلقة بالتجمعات السكانية والمصدر الرئيس لدى صاحب القرار لاتخاذ القرار السليم في تحديد الأولويات الهامة في انتقاء المواقع ورصد الاعتبارات اللازمة للتنفيذ.

وضمن هذا الإطار كان مجلس الوزراء وافق على خطة متكاملة للسكن وفق نموذج «السكن الاقتصادي» قدمتها وزارة الأشغال العامة والإسكان تتضمن الوصول للاكتتاب على ١٠٠ ألف شقة سكنية في جميع المحافظات بأقساط مدروسة وتصاميم تراعي الشروط العمرانية والبيئية بمشاركة هيئة الاستثمار والتطوير العقاري والمؤسسة العامة للإسكان واتحاد التعاون السكني، مهدت لها بالاكنتاب على ١٢ ألف شقة كمرحلة أولى مؤخرًا.

يذكر أن وزارة الأشغال العامة والإسكان كانت شكلت لجنة مهمتها الإشراف على إعداد إستراتيجية الإسكان في سورية برئاسة وزير الأشغال وتضم ممثلين عن وزارة الإدارة المحلية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء ومقابلة المهندسين وهيئة التخطيط الإقليمي العام بالتعاون السكني.

طلبت الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء من وزارة الأشغال العامة والإسكان البدء بالبحث عن محاور التمويل وتأمين المصادر المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإسكان من خلال اتفاقيات التعاون الدولي.

مديرية التخطيط في الوزارة لبانة اليوسفي واستناداً إلى كتاب الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص (حصلت «الوطن» على نسخة منه) طلبت من المصارف العاملة في سورية تقديم مقترحاتها حول إمكانية تمويل قطاع الإسكان بالسرعة الممكنة، باعتبار المصارف أحد مصادر التمويل الأساسي، علماً بأن لجنة القرار رقم ١٤١٣ المكلفة بإعداد الإستراتيجية الإقليمي قبل للإسكان كانت ناقشت مسودة الإستراتيجية الوطنية للإسكان خلال عدة جلسات لمجموعة العمل المكلفة بإنجازها على التوازي مع مناقشة مراحل العمل في إعداد الخريطة الوطنية للسكن والإسكان، وكانت الهيئة العامة للتخطيط الإقليمي قبل ذلك عرضت مراحل ومنهجية عمل هذه الخريطة.

ويحسب وزارة الأشغال فإن غايات ودور العمران المستقبلي يستهدف التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي من جهة، ورفع النوعية العمرانية في مرحلة إعادة الإعمار

عبد الهادي شباط

يبدو أن وصف مشكلة الصرافات الآلية واستعراضها مع مطلع كل شهر لم يعد أمراً جديداً مهما حمل هذا الوصف من صور وتعبير تحاول نقل المعاناة لشريحة واسعة من العاملين لدى الجهات العامة الموظفة رواتبهم الشهرية لدى المصارف العامة، وخاصة لدى المصرف العقاري، فما الأسباب الفعلية لاستمرار هذه المشكلة وما الحلول والبدائل التي يمكن العمل عليها؟

مدير لدى المصرف العقاري اعتبر أن المصرف يتحمل عبئاً كبيراً لتنفيذ هذه الخدمة، مبيناً لـ«الوطن» أن عدد الموظفة وراتبهم لدى المصرف من مديين وعسكريين ومقاعدتين يتجاوز ٤٠٠ ألف شخص، يعودون لنحو ٥٠٠ مؤسسة وشركة، بينما تصل كتلة الرواتب والأجور الشهرية التي يجب تغذيتها شهريا لدى الصرافات الآلية في المصرف نحو ١٢ مليار ليرة سورية، وعلى المصرف تنفيذ هذه التغذية وصرفها ضمن ٦-٧ أيام مع نهاية كل شهر، وهو أمر شاق ومضن، ويحتاج لمعطيات أفضل وزمن أوسع لتغذية وصرف هذه المبالغ شهريا، وما يزيد الأمر تعقيداً عدم توافر عدد كاف من الصرافات الآلية العاملة، موضحاً أنه في دمشق لا يتعدى عدد الصرافات الآلية العاملة ١٢٠ صرافاً، سعة كل صراف القسوي في حال كان يعمل بكامل جهوزيته للعمل نحو ١٦ مليون ليرة من ألقى ليرة. وحول المعوقات التي تواجه عمل الصرافات الآلية

بين المدير أن المصرف يعمل بكل طاقته للاستمرار في تقديم هذه الخدمة والحفاظ عليها، ولكن لا بد من توافر الكثير من مستلزمات وتجهيزات العمل، مثال على ذلك لا بد من توافر عدد أكبر من الصرافات الآلية ليتناسب مع عدد الأشخاص الموظفة وراتبهم، ويستفيدون من خدمات الصرافات الآلية لجهة سحب الراتب أو تسديد الفواتير، وخاصة أنه عالمياً كل صراف يقدم خدمات لنحو ٢٠٠-٣٠٠ شخص، بينما لدينا يتم تجاوز هذا المعدل بأضعاف، وفي هذا



الإطار يسعى المصرف لزيادة عدد صرافاته الآلية عبر تعاقد شراء ١٠٠ صراف جديد، بينما يسعى المصرف لتغذية الصرافات بشكل منتظم ومتنازل وفق قدراته المتاحة حيث هناك نقص في توافر السيارات الخاصة بنقل الأموال وفي عدد العاملين لتنفيذ هذه المهام. وفي سؤال عن سبب غياب عمل شركات نقل الأموال التي كانت تعمل قبل الأزمة أكد المدير أنه لا يوجد أي شركة مرخصة اليوم للعمل في هذا الإطار، وأن



١٢ مليار ليرة توزع عبر الصرافات شهرياً .. وخدمتها خاسرة

لحل مشكلة الصرافات.. «العقاري» لـ«الوطن»: مطلوب فتح شبكات الصرافات الآلية بين المصارف والاستفادة من ٣٠٠ صراف لدى المصارف الخاصة

شركات التأمين لا تتعامل مع أي شركة لنقل الأموال ما لم تمتلك كل التراخيص والمواصفات اللازمة لعملها حتى تتمكن من تأمينها.

وعن الحلول التي يمكن تنفيذها خلال المرحلة الحالية لحل مشكلة الصرافات وتفاذي مظاهر الازدحام والاختناقات أمام الصرافات ورحلة البحث للعنوز على صراف في الخدمة، لفت المدير إلى أن المطلوب فتح شبكات الصرافات الآلية بين المصارف على بعضها وتوحيد آلية العمل وإتاحة الفرصة لحامل البطاقة لاستخدامها لدى أي صراف، وأنه في هذه الحال لا بد من الربط والاستفادة من الصرافات الآلية المتوفرة لدى المصارف الخاصة والتي قدر عدد بائكر من ٣٠٠ صراف، كلها داخل الخدمة وقيد العمل، ولابد من تنظيم صرف الرواتب والأجور الشهرية من الجهات والمؤسسات الموظفة رواتب العاملين لديها عبر توزيع هذه الصرافات على الكاش وبالتالي التخفيف من الضغط على الصرافات لدى المصارف العامة، والإسراع بالتوجه نحو مشروع الدفع الإلكتروني بما يخفف من زخم رواتب العاملين لديها عبر توزيع هذه الصرافات على الكاش وبالتالي التخفيف من الضغط على الصرافات الآلية.

ونوه بأن خدمة توظيف الرواتب لدى المصارف الخاصة هي خاسرة ولا تغطي تكاليفها خاصة مع حاجة المواطنين لسحب رواتبهم فور توافرها لدى الصرافات الآلية حيث مازال العقاري يتقاضى نحو ٥ ليرات سورية لقاء الكثير من الخدمات التي يقدمها الصراف من سحب واستعلام وغيرها.

الأسواق كما تراها التموين؛

الأسعار مناسبة والنوعية جيدة اقتراح بزيادة عدد مراقبي التموين بـ٥٠٠ موظف إضافي

هنا غانم

تعمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على دراسة واقع السوق المحلية وتأمين احتياجات المواطن من خلال مذكرة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) شرحت فيها ما قامت به الوزارة من الإجراءات والمقترحات، وفق عدة محاور، أولها من خلال المؤسسة السورية للتجارة للقيام بدورها الإيجابي في تأمين وتوفير هذه المواد والسلع في الصالات ومنافذ البيع التابعة لها وفي المحافظات كافة وبأسعار منافسة.

وبلغة الأسعار التي حرصت «الوطن» على نشرها تضمن المذكرة لائحة بأسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية حيث بينت أن سعر الكيلو غرام من لحم العجل ٢٤٠٠ ليرة في السورية للتجارة على حين يصل سعره في الأسواق إلى ٥٠٠ ليرة، أما سعر لحم الدجاج في السورية للتجارة فيبلغ ١٠٥٠ للكتغ وفي الأسواق ١٢٥٠ ليرة، أما الحليب فسعره في الأسواق ٢٧٥ ليرة وفي السورية للتجارة ٢٥٠ ليرة، وذكرت أن ضمن البيض يصل سعره إلى ١١٥٠ وفي الأسواق ١٢٠٠ ليرة. كما أوضحت المذكرة واقع السوق المحلية



لجهة توافر مختلف السلع والمواد الأساسية والاستهلاكية بالكميات والأسعار والنوعيات المناسبة، إذ إن جميع السلع والمواد الأساسية والاستهلاكية متوافرة بالأسواق وبنوعية ومواصفات جيدة وأسعارها مناسبة مع التنويه أنه قد طرأ في الفترة الأخيرة ارتفاع

الأسواق لجهة ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها، واتخذت إجراءات صارمة لقمع الغش والاحتكار وملاحقة البضائع مجهولة المصدر وذلك بهدف الوصول إلى أسواق آمنة من الناحية الصحية والجودة، وتم ضبط العديد من الفعاليات التجارية بمخالفة الغش في البضاعة ذاتها ومواد منتهية الصلاحية إضافة إلى عدد كبير من الضبوط التي تطلبت بحق المواد المجهولة المصدر. وتقدمت المذكرة بمقترحات لتطوير عمل الأجهزة الرقابية بما يسهم بتحقيق الاستقرار في الأسواق وزيادة عدد وظائف المراقبين العاملين في جهاز حماية المستهلك في المحافظات كافة بمعدل ٥٠٠ وظيفة، علماً أن الملك الحالي ٥٢١ مراقباً.

كما تعمل الوزارة على تفعيل عمل دوريات حماية المستهلك من خلال تشكيل (دوريات نوعية ومتخصصة) لتكون أكثر فاعلية في ضبط وقمع حالات الغش والتزوير والمخالفات الأخرى، وإقامة دورات تدريبية نوعية لعدد من العاملين لديها بهدف رفد جهاز حماية المستهلك بعناصر جديدة مؤهلة لأداء المهام الموكلة إليها بالشكل الأمثل للمساهمة في ضبط الأسواق وصولاً إلى تحقيق الاستقرار فيها.

خميس يبحث سبل التعاون الاقتصادي وإعادة الإعمار مع نائب وزير خارجية الهند

وكالات

وأشار إلى أن سورية تتطلع لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية والعلمية مع الهند والاستفادة من خبرات الجانب الهندي المتقدمة في مجال تقنية المعلومات، مبدياً ترحيبه بمشاركة الشركات والفعاليات الاقتصادية الهندية في إقامة مشروعات استثمارية ومرحلة إعادة الإعمار ما يسهم في دفع العلاقات إلى مستوى متقدم في جميع المجالات.

بدوره أكد نائب وزير الخارجية الهندي أن بلاده تولي اهتماماً خاصاً بتطوير علاقات التعاون الاقتصادي مع سورية والخروج بنتائج إيجابية خلال اجتماعات اللجنة المشتركة السورية الهندية نظراً للعلاقة التاريخية المتجددة التي تربط البلدين الصديقين، مبيناً ضرورة تنشيط مجلس رجال الأعمال المشتركة، إضافة إلى تعزيز التعاون والتدريب المهني والتقني.

حضر اللقاء رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني ونائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد والسفير الهندي في دمشق.

بحث رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ظهر أمس مع نائب وزير الخارجية الهندي تي أس تيرومورثي والوفد المرافق له سبل تعزيز التعاون المستقبلي بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية. وبحسب سانا، تناول اللقاء كيفية مساهمة الشركات الهندية في إعادة الإعمار والاستعدادات الجارية لعقد اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المشتركة السورية الهندية للتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية في الفترة القادمة. وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن تقديره لجمهورية الهند حكومة وشعباً لمواقفها الثابتة تجاه ما يجري في سورية من حرب إرهابية، موضحاً أهمية وضع أسس متينة لعلاقات اقتصادية تحقق تطلعات شعبي البلدين ومصالحهما المشتركة. إضافة إلى تعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات والشركات السورية والهندية.

«السورية للحبوب» لـ«الوطن»: ٣٩ مركزاً جاهزاً لاستلام الأقمح وتجهيز ٢٠ مليون كيس لاستيعاب الموسم

علي محمود سليمان

بيّن يوسف قاسم المدير المكلف بإدارة المؤسسة السورية للحبوب بأنه تم رفع عدد مراكز استلام محصول القمح إلى ٣٩ مركزاً بعد إضافة مركزين في مدينة القامشلي، مع إمكانية إضافة مركز أو مركزين في محافظة حلب. وأوضح قاسم لـ«الوطن» أن المراكز افتتحت أبوابها لبيع الأقباس بانتظار بدء الحصاد والتوريد لمراكز الدولة المعتمدة مع توقعات أن يبدأ استلام المحصول في بداية الشهر السادس القادم، فيما يتم حالياً استلام موسم الشعير في مراكز المؤسسة العامة للأغلاف، كون حصاد الشعير يبدأ قبل حوالي الأسبوعين من حصاد القمح.

ولفت قاسم إلى أن المراكز الجديدة التي تم افتتاحها هي لاستلام محصول القمح من دون أكياس «دوغما» حيث يتم توريد المحصول معياً بالشاحنات ويتم تفريغها بشكل مباشر بالصوامع البيوتونية والمعدنية، مشيراً إلى أن التكلفة تكون أقل على الفلاح وعلى المؤسسة بتوريد المحصول دوغماً، ولكن الإمكانيات لا إلا صومعة منها ٦ صوامع بيوتونية، ٣١ بيوتونية و٩٩ معدنية، لا تعمل حالياً إلا ١٦ صومعة منها ٦ صوامع بيوتونية، و١٦ صومعة معدنية، وذلك نتيجة تعرض عدد كبير منها للتخريب والنهب فهناك ما هو مدمر بشكل كلي وما هو مدمر بشكل جزئي وقسم ما يزال خارج السيطرة، حيث كانت الطاقة الاستيعابية للصوامع البيوتونية ٣٥ ملايين طن وللمعدنية ١،٥ مليون طن، أما الطاقة الاستيعابية الإجمالية الحالية فهي ٥٠٠ ألف طن فقط. وبين قاسم أن لدى المؤسسة أكياس خيش تكفي لكامل الموسم مع وجود ١٤ مليون كيس حالياً و٦ ملايين كيس متصل قريباً، ليكون الإجمالي ٢٠ مليون كيس خيش، حيث يتم استيرادها حصراً من الهند وبنغلادش كون هذين البلدين الوحيدين في العالم الذين أنتجا هذا النوع من الأكياس المصنعة من نبات القنب، مضيفاً بأن المؤسسة تتبع الكيس بـ٧٠ ليرة الفلاح ليقوم بتعبئة القمح فيه وعند تسليمه للمحصول ضمن الأكياس يتم إعادة المبلغ له. وحول توقعات الاستلام للموسم الحالي أشار قاسم إلى أن الحديث اليوم أصبح على البيدر مع استعداد المؤسسة لاستلام



كامل المحصول، متفانلاً بأن يكون الموسم جديداً مع دخول مساحات زراعية جديدة ومؤشرات الموسم المطري الجيدة للعام الحالي، حيث خصصت الحكومة مبلغ ٤٠٠ مليار ليرة سورية وتم تسليم السلفة الأولى منها للمؤسسة وهي ٢٥ مليار ليرة، وهي المرة الأولى التي تدخل بها السلفة المالية لحساب المؤسسة قبل بدء موسم الحصاد، وذلك لتسديد قيمة الأقمح الموردة بشكل فوري، والسلف التالية تأتي تباعاً بحسب واقع المشتريات، وهي قابلة للزيادة بحسب المحصول. وقد تم تسعير الكيلو إلى ١٨٥ ليرة سورية للنخب الأول، وحسم ١٪ للنخب الثاني و١٪ للثالث عن الثاني، والنخب الرابع بحسب المواصفات، علماً بأن المؤسسة استلمت ٣٩٥ ألف طن قمح في العام الماضي، حيث كان المخصص ١٠٠ مليار ليرة لشراء الموسم ثم صرف منها قرابة ٧٠ مليار ليرة سورية. وذكر قاسم بأن المؤسسة السورية للحبوب انطلقت بعد دمج المؤسسات الثلاث (الحبوب والصوامع والمطاحن) حيث تم تحديد المبنى الرئيسي في دمشق على مستوى المحافظات، حيث تسعى الحكومة من دمج هذه المؤسسات في مؤسسة واحدة لتحقيق دمج الفروع والمراكز والدوائر والشعب والفروع على مستوى المحافظات، حيث تسعى المؤسسة لتحقيق دمج الفروع الفنى في هذا القطاع للاستفادة منه بشكل كامل ودمج أسطول النقل والآليات وإلغاء الإزدواجية بالعمل وتخفيض التكاليف للحد الأدنى وبالتالي تخفيض العجز التوطيني في هذا القطاع.